مجلـة الاقتصاد والتنمية المستدامة
المجلد:06/ العـدد:01 (2023)، ص 497-514.
ISSN : 2661-7986 EISSN: 2773-2606

تقارير المبادرة العالمية GRI كأداة لقياس الأداء الشامل للمؤسسة والرفع من جودة تقارير الاستدامة

GRI reports as a tool to measure global performance of the company and improve the quality of sustainability reports

بن الشيخ مريم[1]*، جعفر حمزة[2]

[1] جامعة سطيف 1 (الجزائر)، meriem.bencheikh@univ-setif.dz

[2] جامعة سطيف 1 (الجزائر)، hamza.djaafar@univ-setif.dz

تاريخ الاستلام: 2022/09/11 تاريخ القبول: 2023/02/02 تاريخ النشر: 2023/03/01

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تقارير المبادرة العالمية GRI كأحد أهم أدوات قياس الأداء الشامل، خاصة وأنها تعتبر المعيار العالمي الأول لإعداد تقارير الاستدامة في العالم، ويمكن أن تستخدمها المؤسسات أياً كان حجمها أو موقعها أو القطاع الذي تعمل به.

خلصت الدراسة أن تقارير المبادرة العالمية GRI تعكس نتائج قياس المساهمات الاجتماعية والبيئية للمؤسسة، فهي توفر للمؤسسات لغة مشتركة للقياس والإفصاح عن أدائها الشامل لجميع الأطراف ذات المصلحة، بالتالي تستطيع المؤسسات تعظيم قيمة المساهمين وتقديم أحسن خدمة للعملاء في إطار المساهمة في التنمية الإجتماعية والمحافظة على البيئة.

الكلمات المفتاحية: الأداء الشامل؛ المبادرة العالمية للتقارير؛ تقرير الاستدامة.

تصنيفات JEL: Q01؛ Q57

Abstract :

This study aims to highlight the Global Reporting Initiative (GRI) as one of the most important tools for measuring global performance, especially as it is considered the first global standard for preparing sustainability reports in the world, and organizations can use them regardless of their size, location or sector.

The study concluded that the reports of the Global Initiative (GRI) reflect the results of measuring the social and environmental contributions of the company, as they provide companies with a common language for measuring and disclosing their global performance to all stakeholders, so campanies can maximize shareholder value and provide the best service to customers in the context of contributing to social development and environmental preservation.

Keywords: Global Performance - Global Reporting Initiative GRI - Sustainability report.

JEL Classification: Q01 ; Q57

* المؤلف المرسل.

مقدمة

منذ سنوات مرّ مفهوم الأداء من المفهوم الاقتصادي إلى مقاربات أكثر شمولية تتضمن أبعادا إجتماعية وبيئية، ذلك أن بقاء المؤسسة لا يرتكز فقط على الجانب الاقتصادي لنشاطاتها، بل توسّع ليشمل الجانبين الإجتماعي والبيئي وذلك في ظل تلبية متطلبات التنمية المستدامة؛ فظهر مفهوم الأداء الشّامل والذي يعد ترجمة المؤسسة لهذا المفهوم.

فالمؤسسات الاقتصادية على اختلاف طبيعة نشاطها تسعى لتحقيق الأداء الاقتصادي الذي يهدف إلى تعظيم أرباحها، إلا أنها تحدث خلال أدائها لنشاطها مجموعة من الآثار السلبية التي تؤثر على البيئة وعلى المجتمع المحيط بها؛ مما أصبح يُفرَض عليها في ظل الظروف الإقتصادية المعاصرة وتحديات التنمية المستدامة مراعاتها للجوانب البيئية والإجتماعية من أجل ضمان إستمراريتها، مع الإسهام بشكل فعال في تطوير أداءها، من خلال تبني أدوات قياس تسمح لها بتقييم مخاطر التلوث الناتج عن عملياتها بشكل مسبق وإنتاج منتجات بمواصفات عالية الجودة ومراعية للبيئة، ويعتبر تقرير الإستدامة للمبادرة العالمية للتقارير GRI أحد الأدوات المهمة لقياس الأداء الشامل للمؤسسة، فهو يعطي معلومات تضفي دلالة اجتماعية وبيئية أكثر وضوحا ما يسمح بتقييمه. تأسيسا على ما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:

كيف تساهم تقارير المبادرة العالمية GRI في قياس الأداء الشامل للمؤسسة والرفع من جودة تقارير الإستدامة؟

- **أهداف الدراسة:** تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:
  - التطرق لمفهوم المبادرة العالمية للتقارير GRI ومبادئها؛
  - التطرق لمختلف المعايير التي تتضمنها تقارير المبادرة لقياس الأداء الشامل للمؤسسة؛
  - إبراز أهمية إعداد تقرير الإستدامة للمؤسسة ومتطلبات إعداده؛
  - التطرق لتطور تقارير الإستدامة وفق المبادرة GRI عبر العالم في مختلف القطاعات.

1- التعريف بالمبادرة العالمية للتقارير GRI

أنشئت هذه المبادرة سنة 1997 من قبل منظمة تسمى تحالف الاقتصاديات المسؤولة بيئيا CERES[i]* بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUD)، تكمن مهمتها الرفع من جودة التقرير للتنمية المستدامة لمستوى يعادل تلك الخاصة بالتقرير المالي، حتى تتوفر في تلك التقارير القابلية للمقارنة والدقة والمصداقية وإمكانية التحقق من المعلومات المقدمة (CAPRON Michel, QUAIREL Françoise, 2003, p. 3)، وفي سنة 1999 تم نشر مسودَّة المبادئ التوجيهية للتقرير عن التنمية المستدامة، ليتم بعدها سنة 2000 ولأول مرة نشر الخطوط التوجيهية للمبادرة، حيث قامت خلالها 50 منظمة بإعداد تقرير الاستدامة استنادا على هذه المبادئ، وبعدها يتم ادخال تحديثات على هذه المبادئ كل سنة انطلاقا من تجارب المؤسسات المطبقة للمبادئ التوجيهية في اعدادها لتقاريرها عن الاستدامة. وفي سنة 2007 قامت المبادرة العالمية للإبلاغ GRI بإعداد خطة التنمية لسنة 2008-2012 حيث قامت بنشر منشورات تشمل الإبلاغ عن الآثار التجارية لتغير المناخ في تقارير الاستدامة، الموارد والتنوع البيولوجي، بالاضافة الى العديد من المنشورات ذات الصلة واطلاق مشروع الشفافية لسلسلة التوريد (Global ReportingInitiative, 2019)، وفي سبتمبر 2017 تم اصدار المعايير الجديدة للمبادرة والتي تشتمل على أحدث ما تم التوصل اليه في إعداد تقارير الاستدامة والتي تساعد مدراء المؤسسات على اتخاذ قرارات أكثر استدامة وتساهم في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وتكمن أهمية المبادرة في العناصر التالية:

- مساعدة المؤسسات على القياس والإفصاح عن أدائها الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي انطلاقا من المبادئ والمؤشرات الموضوعة من طرفها؛
- عرض كيفية تأثير المؤسسة وتأثرها بالتوقعات فيما يتعلق بالتنمية المستدامة ؛
- مقارنة الأداء داخل المؤسسة مع أداء مؤسسات أخرى ضمن إطار زمني معين؛
- قياس الأداء التنظيمي فيما يتعلق بالقوانين والمعايير والقواعد والمبادرات الطوعية (GRI, 2019).

2- مبادئ المبادرة العالمية للتقارير: تعد مبادئ المبادرة أساسية للوصول الى تقارير استدامة عالية الجودة وتتمثل في مايلي:

2-1 الشفافية: يعتبر هذا المبدأ، المبدأ الأساسي لإعداد تقارير الاستدامة وفقا للمبادرة، حيث يجب على المؤسسة الإفصاح التام عن المعلومات الخاصة بالموضوعات والمؤشرات

المطلوبة كي تعكس تأثيراتها على الجانب الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي، حيث يساعد هذا المبدأ بتمكين الأطراف ذات المصلحة من اتخاذ القرارات وتحسين العلاقات داخل السوق.

2-2 الشمولية: وفقا لهذا المبدأ، ينبغي أن تكون تغطية الموضوعات والمؤشرات الهامة شاملة لكي تعكس التأثيرات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، وتمكّن الأطراف ذات المصلحة من تقييم أداء المؤسسة خلال الفترة التي يتناولها التقرير (Global reporting Initiative, 2006, p. 12)؛ كما يجب مشاركة الأطراف ذات المصلحة في تطوير محتوى التقرير لضمان التحسين المستمر وتعزيز مصداقية التقرير (CAPRON Michel, QUAIREL Françoise, 2003, pp. 6-7).

3-2 الموثوقية: يجب أن تقوم المؤسسة المقدّمة للتقرير بجمع المعلومات المستخدمة في إعداد التقرير، تسجيلها، تجميعها، تحليلها وتقديم تقارير عنها بطريقة تجعلها خاضعة للفحص، كما تحدد نوعية المعلومات وأهميتها النسبية، ومن أهم ما يشتمل عليه هذا المبدأ: (مجلس معايير الاستدامة العالمية، 2018، الصفحات 13-14)

- **الدقة:** يجب أن تكون المعلومات الواردة في التقرير دقيقة ومفصلة بما يكفي ليتمكن أصحاب المصلحة من تقييم أداء المؤسسة المقدّمة للتقرير.
- **الحياد:** يجب أن تعكس المعلومات المقدمة في التقرير الجوانب الإيجابية والسلبية لأداء المؤسسة المقدمة للتقرير لتمكين أصحاب المصلحة من التقييم المنطقي والمعقول للأداء العام للمؤسسة.
- **المقارنة:** يسمح هذا المبدأ بتقييم أداء المؤسسة، فمن المهم أن يتمكن أصحاب المصلحة من مقارنة المعلومات المتعلقة بالأداء الإقتصادي والبيئي والاجتماعي الحالي للمؤسسة مقارنة بأدائها السابق وبأهدافها، ومقارنتها بأداء المؤسسات الأخرى.

4-2 السهولة: يجب أن يكون نشر التقرير منتظم وفي الوقت المناسب، على الأقل مرة واحدة كل سنة. ومن بين ما يشتمل عليه مبدأ السهولة: (مجلس معايير الاستدامة العالمية، 2018، الصفحات 14-16)

– **الوضوح:** حيث يجب على المؤسسة المقدّمة للتقرير أن تقدم المعلومات بطريقة مفهومة ويمكن الوصول إليها من قبل أصحاب المصلحة الذين يستخدمون تلك المعلومات.

– **التوقيت المناسب:** يجب على المؤسسة المقدّمة للتقرير أن تقوم بإعداد التقرير حسب جدول زمني منتظم حتى تكون المعلومات متاحة لأصحاب المصلحة في الوقت المناسب ليتمكنوا من اتخاذ قرارات صائبة.

5-2 المعلومات: تشتمل على:

–**الإكتمال:** يجب أن يشمل التقرير تغطية للموضوعات الجوهرية وحدودها بما يكفي للتعبير عن الآثار الاقتصادية والبيئة والاجتماعية الهامة، وبما يكفي ليتمكن أصحاب المصلحة من تقييم أداء المؤسسة المقدّمة للتقرير في الفترة المشمولة بالتقرير (مجلس معايير الاستدامة العالمية، 2018، صفحة 12)

–**سياق التنمية المستدامة:** يجب أن يعرِض التقرير أداء المؤسسة المقدّمة للتقرير في السياق الأوسع للإستدامة، ما يبرز فهمها للتنمية المستدامة بالاستناد على المعلومات الموضوعة والتدابير المنتهجة وفق أهداف التنمية المستدامة.

والشكل رقم (1) يوضح جملة المبادئ التي تقوم عليها المبادرة:

شكل رقم (1) : مبادئ المبادرة العالمية للتقارير

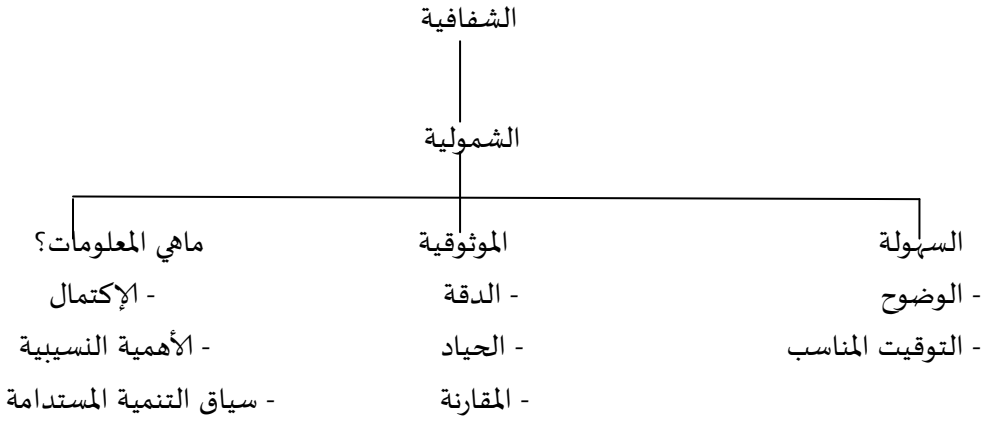

Source : (CAPRON Michel, QUAIREL Françoise, 2003, p. 4)

3- معايير ومؤشرات المبادرة العالمية لإعداد التقارير

إن المعايير الصادرة عن المبادرة العالمية للتقارير صممت لتستخدمها المؤسسات في تقديم تقاريرها عن آثارها الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية بغض النظر عن القطاع الذي تعمل به، حيث توضح للمؤسسات الإفصاحات المعيارية العامة والمحددة التي يجب أن يشملها تقرير الإستدامة الصادر عنها؛ لكن من المهم أن تقوم المؤسسة التي تستخدم معايير المبادرة العالمية للتقارير GRI من أجل إعداد تقرير الإستدامة بفهم مبادئ إعداد التقارير السابقة الذكر لتحديد محتوى التقرير وجودته وتنفذها؛ فهذه المبادئ تعمل على توجيه الخيارات بشأن تحديد المعلومات الواردة في التقرير وجودتها (مجلس معايير الاستدامة العالمية، 2018، صفحة 17). والشكل الموالي يوضح مختلف هذه المعايير:

شكل رقم (2): معايير المبادرة العالمية للتقارير GRI

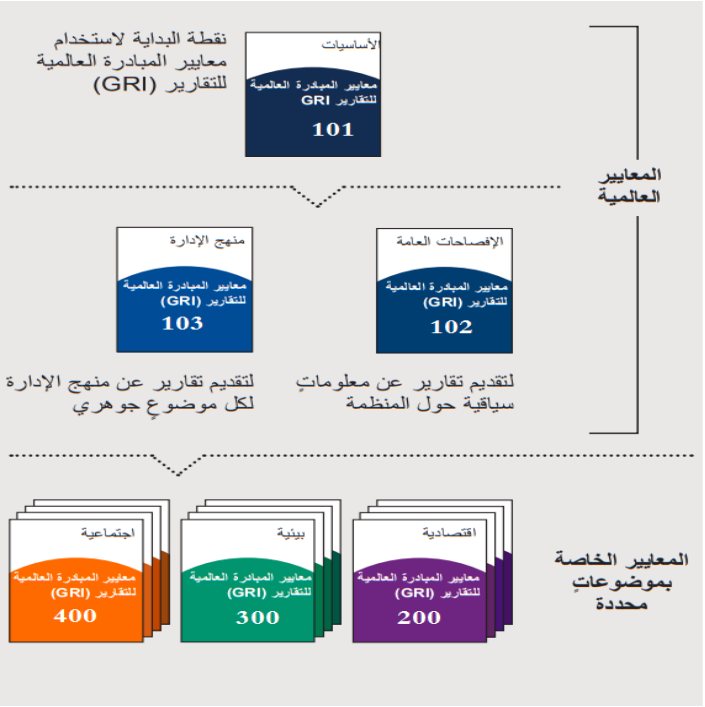

المصدر: (مجلس معايير الاستدامة العالمية، 2018، صفحة 3)

يتضح من الشكل أعلاه أن المبادرة العالمية للتقارير قسمت معايير تقرير الاستدامة الى قسمين وهما:

1-3 المعايير العالمية: تتضمن هذه المعايير ثلاث سلاسل وهي: (بورصة عمان، 2018، الصفحات 10-11)

1-1-3 الأساسيات: تتيح هذه الإفصاحات المعيارية نظرة استراتيجية عامة عن مدى استدامة المؤسسة، حيث يقدم المدير العام للمؤسسة بياناً يوضح فيه استراتيجية المؤسسة لتحقيق الاستدامة، وخاصة فيما يتعلق بإدارة الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي تسببها المؤسسة وتساهم فيها، إضافة إلى ذكر موجز للمخاطر والفرص الرئيسية المحيطة بها.

2-1-3 الإفصاحات العامة: تتيح هذه الإفصاحات المعيارية نظرة عامة على الخصائص التنظيمية للمؤسسة، على سبيل المثال: اسم المؤسسة، العلامات التجارية والمنتجات والخدمات، الموقع الرئيسي للمنظمة، عدد الدول التي تعمل بها، طبيعة الملكية والشكل

القانوني، إجمالي عدد الموظفين مصنفاً تبعاً لنوع عقد العمل ونوع الجنس، وصف لسلسلة إمداد المؤسسة، التغييرات الهامة التي طرأت عليها فيما يتعلق بحجمها أو هيكلها أو ملكيتها وغيرها.

3-1-3 منهج الإدارة: ويقصد به إعطاء المؤسسة فرصة لشرح كيفية إدارة الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية المتعلقة بالجوانب الجوهرية التي قامت بتحديدها المؤسسة سابقاً، حيث تتيح معلومات تسرد كيفية تحديد المؤسسة للآثار االقتصادية والبيئية والاجتماعية الجوهرية سواء الفعلية أو المحتملة، وتحليلها والاستجابة لها.

2-3 المعايير الخاصة بموضوعات محددة: تتضمن هذه المعايير ثلاث سلاسل جدّ مهمة تتضمن مؤشرات التي من خلالها يتم قياس الأثر الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي لنشاط المؤسسة ومدى التزامها اتجاه الاستدامة وهي:

1-2-3 المعايير الاقتصادية: تهدف هذه المعايير إلى قياس النتائج الاقتصادية لأنشطة أي مؤسسة، حيث تؤثر هذه النتائج بشكل كبير على الأطراف ذات المصلحة، وتنقسم الى ثلاث فئات: (Global Reporting Initiative, 2006, pp. 5-6)

- **المؤشرات الاقتصادية:** تتناول هذه الفئة من المؤشرات القيمة الإقتصادية المضافة لهذه الأنشطة، بالإضافة الى التأثيرات الإقتصادية المباشرة لأنشطة المؤسسة

- **مؤشرات تواجد المؤسسة داخل السوق:** يضم هذا المؤشر مايلي:

أ- **معدلات الأجور مقارنة بالحد الأدنى للأجور على المستوى المحلي:** يساعد هذا المؤشر على توضيح كيف تساهم المؤسسة في الرفاهية الإقتصادية لموظفيها في مواقع العمل، كما يمدنا كذلك بإشارة عن التنافسية بالنسبة للأجور في سوق العمل.

ب- **سياسة المؤسسة مع الموردين المحليين:** من خلال التركيز على التعامل مع الموردين المحليين.

ج. **اجراءات التوظيف المحلي:** و هذا لمعرفة نسبة موظفي الإدارة العليا الذين يتم توظيفهم من المجتمع المحلي في وظائف العمليات الهامة للمؤسسة، حيث يساعد هذا المؤشر على معرفة مدى فهم المؤسسة للإحتياجات المحلية، فالتنوع في فريق الإدارة ووجود أعضاء من نفس المنطقة يمكن ان يعزز رأس المال البشري والفوائد الاقتصادية للمجتمع المحلي.

- **مؤشرات الآثار الاقتصادية غير المباشرة:** تساعد هذه المؤشرات في فهم وتوضيح أهم الآثار الاقتصادية غير المباشرة وتقييم مدى أهمية تلك الآثار، حيث تعد لهذه التأثيرات دورا هاما في معرفة تأثير المؤسسة الإقتصادية في محتوى التنمية المستدامة، فهي تعد نتائج للمعاملات التجارية قد تكون غير مالية، ومن أمثلة التأثيرات الإقتصادية غير المباشرة مايلي:

- تطوير استثمارات البنية التحتية والخدمات المقدمة اساسا للمنفعة العامة، حيث تستطيع المؤسسة أن تؤثر على الإقتصاد من خلال استثماراتها في البنية التحتية كخطوط النقل والمراكز الرياضية ومراكز الصحة...، ويعتبر هذا المؤشر مقياسا لمساهمة رأس مال المؤسسة في الإقتصاد.
- توفر المنتجات والخدمات لأصحاب الدخول المنخفضة؛
- مساندة المهارات بين مجتمع المهنيين؛
- تحسين الوضع الاقتصادي في المنطقة ذات المستوى العالي من الفقر من خلال دعمهم بدخل من وظيفة واحدة.

2-2-3 المعايير الاجتماعية: تتناول هذه المعايير تأثيرات المؤسسة على الأنظمة الاجتماعية التي تعمل في نطاقها، حيث تحدد جوانب الأداء الإجتماعي المحورية المحيطة بممارسات العمل، حقوق الانسان، المجتمع.

أ- مؤشرات أداء الممارسات العمّالية والعمل اللائق: توضح هذه المؤشرات المسؤوليات الاجتماعية للمؤسسة بخصوص الأداء المتعلق بجوانب العمل، وتعتمد هذه المؤشرات المندرجة تحت فئة ممارسات العمل على المقاييس الدولية العالمية والتي تشمل: (Global Reporting Initiative. , 2006, p. 30)

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛
- ميثاق الأمم المتحدة (الاتفاقية الدولية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، المدنية، السياسية والثقافية)؛
- إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الرئيسية للعمل؛
- إعلان فيينا وبرنامج العمل.

تشتمل هذه المؤشرات على مايلي: (Global Reporting Initiative, 2006, p. 2)

- **مؤشر التوظيف:** يعّد هذا المؤشر عنصرا هاما لمعرفة مدى مساهمة المؤسسة في التنمية الإقتصادية وإستدامة قوة العمل

- **مؤشر السلامة والصحة المهنية:** يُساعد هذا المؤشر على معرفة فيما إذا كانت ممارسات إدارة الصحة والسلامة ينجم عنها تقليل الحوادث المرتبطة بالصحة والسلامة المهنية.

- **مؤشر التدريب والتعليم:** يعد الحفاظ على رأس المال البشري وتحسينه، خاصة من خلال التدريب الذي يوسِّع قاعدة المعرفة لدى الموظِّفين، عنصرا أساسيا في التنمية المؤسسية والتعمق في مقدار إستثمار المؤسسة في هذا المجال.

- **مؤشر التنوع وتكافؤ الفرص:** يقدِّم هذا المؤشر إجراء كمّيا للتنوع داخل المؤسسة، الذي يُساعد على التعمق في رأسمال المؤسسة البشري و تنوّع فريق العمل.

ب- مؤشرات حقوق الإنسان: تُظهِر مؤشرات الأداء لحقوق الإنسان، التأثيرات والأنشطة التي تؤثر بها المؤسسة على حقوق الإنسان المدنية والسياسية لأطرافها ذات المصلحة، حيث تعتمد هذه المؤشرات على المواصفات المعترف بها دوليا وبصفة أساسية الإعلان العالمي للأمم المتحدة حول حقوق الإنسان. ومن بين هذه المؤشرات عمالة الأطفال والإجراءات المتخذة للمساهمة في القضاء عليها (المبادرة العالمية للتقارير، 2006، صفحة 3)

ج-مؤشر أداء المجتمع: يركّز هذا المؤشر على الآثار التي تسبّبها أنشطة المؤسسات على المجتمعات المحلية التي تعمل بها، من خلال معرفة طبيعة وفعّالية البرامج والممارسات التي تعمل على تقييم تأثيرات عمل المؤسسة على المجتمعات المحلية، هذا ما يساعد على معرفة الآثار الناجمة عن مختلف انشطتها. (Global Reporting Initiative, 2006, p. 3)

3-2-3 المعايير البيئية: تغطي هذه المعايير الأداء المتعلق بموارد المؤسسة كالطاقة، المياه، مختلف الانبعاثات والنفايات السائلة والمخلفات، علاوة على ذلك تغطي أيضا الأداء من حيث التنوع البيولوجي والتوافق البيئي وغيرها من المعلومات وثيقة الصلة كتأثيرات المنتجات على البيئة، حيث تم تصميم المؤشرات البيئية لكي تعكس نتائج وأشكال تأثير المؤسسة على البيئة، وتتمثل هذه المؤشرات في:

-مؤشر المواد: يصف هذا المؤشر مساهمة المؤسسة في الحفاظ على قاعدة الموارد الطبيعية العالمية ومجهوداتها المبذولة لتقليل كثافة المواد وتعزيز الكفاءة الإقتصادية، بالاضافة الى تحديد مدى قدرة المؤسسة على استخدام مواد المدخلات المعاد تدويرها. (Global Reporting Initiative, 2006, pp. 6-7)

- **مؤشر الطاقة:** تغطي مؤشرات الطاقة مجالات استخدام المؤسسة للطاقة، ويعد قياس استهلاك الطاقة وثيق الصلة بانبعاثات غازات الاحتباس الحراري وبالتغير المناخي، حيث أن توليد الطاقة الناتج من حرق الوقود الأحفوري يتسبب في إصدار انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، والذي يعد أحد أهم غازات الاحتباس الحراري وينبغي أن يتم تقليل الاحتياج إلى الطاقة وذلك لتحقيق الأهداف المتضمنة في برتوكول كيوتو ومخاطر التغير المناخي الحاد، من خلال استخدام أقل للطاقة واستبدال مصادر الوقود الاحفوري بغيرها من المصادر المتجددة ووسائل التكنولوجيا الموفرة للطاقة، مما يساعد المؤسسة على تقليل الاعتماد الحالي أو المستقبلي على مصادر الطاقة غير المتجددة ،وكذلك التقليل من مخاطر تعرضها للتقلبات في أسعار الطاقة وعمليات الإمداد؛ ويضم مؤشر الطاقة المؤشرات الفرعية التالية: (Global Reporting Initiative, 2006, p. 8)

- الاستهلاك المباشر للطاقة من المصادر الرئيسية للطاقة كالفحم والغاز الطبيعي والوقود.
- الاستهلاك غير المباشر للطاقة كالطاقة الكهربائية أو البخارية أو الحرارية، حيث يقيس هذا المؤشر الطاقة المستهلكة من قبل المؤسسة لإتخاذ الإجراءات اللازمة لترشيدها.
- الطاقة التي تم توفيرها نتيجةً للترشيد وتحسين الكفاءة.
- المبادرات التي تهدف إلى تقديم المنتجات والخدمات التي تعتمد على الطاقة المتجددة، فتقديم منتجات وخدمات موفرة للطاقة يعد مصدرا هاما للميزة التنافسية من خلال تعزيز تميز المنتج وسمعته، كما يمكن أيضا للوسائل التكنولوجية الموفرة للطاقة أن تقلل من تكلفة هذه المنتجات.

- **مؤشر المياه:** إن المؤشرات المرتبطة بالمياه توضح مراقبة وتحسين الإستخدام الكفء للمياه، من خلال قياس نسبة وإجمالي حجم المياه التي يتم إعادة تدويرها واستخدامها، حيث يمكن أن تستخدم نسبة المياه المعاد استخدامها وتدويرها كمقياس للكفاءة، ويمكن أن توضح مدى نجاح المؤسسة في تقليل إجمالي عمليات سحب المياه والتصريف، وزيادة هذه النسبة يمكن أن تؤدي إلى تقليل تكاليف استهلاك ومعالجة المياه والتخلص منها (Global Reporting Initiative, 2006, p. 15).

- **مؤشر التنوع البيولوجي:** يمكن للمؤسسة تحديد المخاطر المرتبطة بالتنوع البيولوجي وذلك من خلال عمل التقارير حول التأثير المحتمل لنشاطها على هذا التنوع، فمراقبة الأنشطة المنفذّة في المناطق التي تتمتع بتنوع بيولوجي تمكّن المؤسسة من تقليل مخاطر التأثيرات عليها، وتمكّنها أيضا من إدارة التأثيرات الواقعة على التنوع البيولوجي أو من تجنب الإدارة الخاطئة لها، حيث أن

الإخفاق في إدارة تلك التأثيرات من الممكن أن يتسبب في تشويه سمعة المؤسسة وفقدان القبول الاجتماعي لعمل المؤسسة (Global Reporting Initiative, 2006, p. 19)

- **مؤشر الإنبعاثات الغازية والنفايات السائلة والصلبة**: يتناول هذا المؤشر جملة من المؤشرات الفرعية التي تقوم بقياس الإنبعاثات البيئية المصنفة على أنها ملوثات طبقا للمعايير البيئية المتعارف عليها، وتشمل هذه المؤشرات أنواع مختلفة من الملوثات كالانبعاثات الغازية، النفايات السائلة، والمخلفات الصلبة وبالإضافة إلى ذلك (Global Reporting Initiative, 2006, p. 25)

- **مؤشر المنتجات والخدمات:** يقيّم هذا المؤشر الإجراءات التي تتخذّها المؤسسة اتجاه تقليل الآثار البيئية السلبية وتعزيز الآثار الايجابية الخاصة بتصميم وتوصيل المنتج والخدمة، ويمكن أن يساهم التصميم البيئي في الوقوف على فرص عمل تجارية جديدة، وتحفيز الابتكار التكنولوجي، بالإضافة إلى أن مراعاة الاعتبارات البيئية عند تصميم المنتج أو الخدمة من شأنه أن يقلّل من خطر عدم التوافق مع التشريعات البيئية المستقبلية، ومن شأنه أيضا تعزيز سمعة المؤسسة (Global Reporting Initiative, 2006, p. 34)

4- مزايا إعداد تقارير الاستدامة: إن إفصاح المؤسسة عن أدائها في تقرير الاستدامة من خلال معايير المبادرة العالمية للتقارير يسمح لها بتحقيق العديد من المزايا وهي:

- التقليل من المخاطر وزيادة فرص النمو لمشاريع المؤسسة مع تجنب التورط في إخفاقات بيئية واجتماعية معلن عنها؛
- التأكيد على العلاقة بين الأداء المالي وغير المالي؛
- تمكين أصحاب المصلحة من فهم القيمة الحقيقية المؤسسة.
- التأثير على استراتيجية الإدارة طويلة الأجل وسياستها وخطط عملها؛
- زيادة ربحية المؤسسة وتحسين كفاءة أدائها التشغيلي من خلال ترشيد استغلال الموارد وخفض التكاليف؛
- تخفيف الآثار السلبية البيئية والاجتماعية للمؤسسة؛
- تحسين سمعة المؤسسة والولاء لعلامتها التجارية مما ينعكس ايجابياً على مركزها في السوق بين المنافسين؛
- تحديد المستوى وتقييم الأداء الخاص بالإستدامة في المؤسسة؛
- عرض كيفية تأثير المؤسسة وتأثرها فيما يتعلق بالتنمية المستدامة؛

- مقارنة الأداء داخل الشركة مع أداء شركات أخرى ضمن إطار زمني محدد. (بورصة عمان، 2018، صفحة 7)

5- المتطلبات الواجب مراعاتها في تقرير الاستدامة:

هناك العديد من الأمور الواجب مراعاتها عند إعداد تقرير الاستدامة وهي: (سعد، 2017)

- من الأفضل ألا تصدر المؤسسة تقارير الاستدامة بشكل منفصل عن التقارير المالية السنوية، من أجل عدم التشتت بين الأداء المالي والأداء البيئي والاجتماعي، حتى تسهل عملية المقارنة، بل من المهم أن تصدر التقارير المالية والاجتماعية والبيئية مترافقة في وقت واحد في شكل تقارير سنوية.

- كلما كان التقرير مطابقا للنماذج الواردة في المبادرة كلما كسب أهمية ومصداقية أكبر، كما أن اللجوء إلى مكاتب الاستشارات والخبرة، وإلى المدققين الاجتماعيين يكسب التقرير وضع مثالي أكبر.

- أفضل التقارير هي تلك التي لا يكون عدد صفحاتها كبيرا، بل تكون ملخصة وشاملة لأهم الجوانب المتعلقة بالالتزام الاجتماعي والالتزام بمعايير الاستدامة.

- يجب أن يتميز التقرير بالمصداقية والشفافية، وأن يعكس بصدق فعالية برامج التنمية المستدامة للمؤسسة، وألا يكون الهدف منه هو كسب رضا أصحاب المصلحة، لان ذلك قد يؤدي إلى كتابة معلومات عشوائية قد تكون غير صحيحة تماما.

- لا ينبغي أن يؤدي الإبلاغ الاجتماعي إلى الكشف عن معلومات قد تهدد موقف المؤسسة التنافسي، لذلك يجب مراعاة الخصوصية والسرية عند كتابة تقرير الاستدامة.

- لا يجب أن يركز التقرير على جانب على حساب جانب آخر، فغالبا ما تركز المؤسسات على المعايير البيئية مهملة المعايير الاجتماعية المختلفة وهذا قصور قد يقلل من قيمة التقرير وفائدته.

- أهمية الجمع بين المعلومات الكمية والنوعية، فبالإضافة للتقييم الكمي الذي يتم من خلال القياس المحاسبي، يمكن أن يتضمن التقرير وصفا للأنشطة التي قامت بها المؤسسة وفاء لالتزاماتها الاجتماعية، من غير تقدير كمي.

- لا يجب أن يقتصر التقرير على إصدار الكتروني في الانترنت فقط، لان هذا يستثني أصحاب المصلحة غير المتصلين بشبكة الانترنت.

6- تقارير المبادرة العالمية GRI عبر العالم:

احتوت قاعدة بيانات المبادرة العالمية للإبلاغ (GRI) على 29000 تقرير من تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات حتى 30 سبتمبر 2015 ، منها 82٪ استوفت إرشادات GRI؛ حيث تم نشر 131 تقريرًا في فرنسا في عام 2014 ,Business for Social Responsibility) (2015، وقد وصل عدد التقارير المبادرة العالمية 716 31 تقرير إلى غاية نهاية سنة 2016 لـ 8201 مؤسسة (Global Reporting Initiative, 2019). والجدول رقم (1) يوضح عدد تقارير الاستدامة الاجمالية في العالم وعدد التقارير وفق المبادرة العالمية للتقارير GRI حسب بعض القطاعات التي تنشط بها المؤسسات عبر أنحاء العالم:

جدول رقم (1): تقارير الاستدامة حسب القطاعات

القطاع	عدد تقارير الاستدامة		عدد المؤسسات المصدرة	
	الاجمالية	وفق GRI	لتقرير الاستدامة	لتقرير الاستدامة وفق GRI
السيارات	963	714	225	172
الطيران	893	561	163	137
البناء	2337	1785	597	463
الفلاحة	524	367	184	143
التغذية	2546	1761	686	510
الطاقة	4579	3863	974	820

Source: (Global Reporting Initiative, 2019)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن عدد تقارير الاستدامة المعدّة وفق المبادرة العالمية للتقارير كبير مقارنة بالعدد الاجمالي للتقارير وفي جميع القطاعات، كما يعتبر عدد تقارير الاستدامة المصْدَرة في قطاع الطاقة هو الأكبر مقارنة بباقي القطاعات الأخرى حيث وصل عددها الى 4579 تقرير لـ 974 مؤسسة، حيث 820 مؤسسة تصدر تقريرها وفق GRI أي بنسبة 82,12 % وهي نسبة جدّ معتبرة. وقد يرجع السبب كون نوع نشاط هذه المؤسسات هو الأكثر تأثيرا بالبيئة ما يحتم على هذه المؤسسات ضرورة الافصاح على أن نشاطها يتماشى مع البيئة والمجتمع، وويلي قطاع الطاقة قطاع التغذية بـ 2546 تقرير ثم قطاع البناء والذي يعتبر من

القطاعات الأكثر تلويثا للهواء حيث وصل عدد التقارير الى 2337 تقرير؛ ويلاحظ أن نسبة التقارير المصدرة وفق GRI تفوق 50% في جميع القطاعات. فالمؤسسات التي تتبنى المبادئ التوجيهية للمبادرة العالمية للتقارير موزعة عبر جميع دول العالم إلا أن عددها يختلف من منطقة لأخرى. والجدول رقم (2) يوضح عدد المؤسسات التي تقوم بإصدار تقريرها للاستدامة وفق GRI عبر مختلف أنحاء العالم:

جدول رقم (2): تقارير الاستدامة وفق GRI عبر العالم

	عدد المؤسسات	عدد التقارير
افريقيا	305	1293
أوروبا	2928	11999
آسيا	2576	9154
أمريكا	2392	9270

Source: (Global Reporting Initiative, 2019)

يتضح من الجدول أعلاه أن أكبر عدد لتقارير الاستدامة وفق GRI متواجدة في أوروبا حيث وصل عددها الى 11999 تقرير تليها أمريكا بـ 9270 تقرير ثم مؤسسات دول آسيا بـ 9154 تقرير، وأخيرا دول افريقيا بـ 1293 تقرير منها 12 تقرير لـ 7 مؤسسات في المغرب، و15 تقرير لـ 8 مؤسسات في مصر؛ وبحسب قاعدة بيانات المبادرة العالمية للتقارير GRI فإنه لا توجد أي مؤسسة في الجزائر تقوم بالافصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية وفق GRI أو تقوم باصدار تقرير للإستدامة. وللإشارة حاليا لا توجد أي إحصائية حول عدد التقارير الاجمالية للمؤسسات وفق GRI في قاعدة البيانات الخاصة بها.

7- تطور تقارير الاستدامة وفق GRI ودورها في تحسين جودة التقارير

إن الهدف الأساسي من تقارير الاستدامة هو قياس الأداء الشامل للمؤسسة والافصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية اتجاه الأطراف ذات المصلحة بشكل واضح وشفاف، وعلى الرغم من أن تقارير الاستدامة هي تقارير طوعية إلا أن العديد من المؤسسات أصبحت تقوم بالافصاح عنها نظرا للضغوط الكبيرة التي أصبحت تتعرض لها بسبب المشاكل البيئية المرتبطة بأنشطتها والتي تؤثر سلبا على المجتمع المحيط بها، هذا ما ألزمها الافصاح عن جميع الجوانب البيئية والاجتماعية المرتبطة بها، وتعتبر GRI هي أكثر مبادرة شهرة واستخداما على نطاق واسع لوضع معايير لتقارير الاستدامة؛ فهي على مر الزمن تقوم بتطوير المبادئ التوجيهية لتصبح التقارير أكثر دقة وانتشار ولتوجيه المؤسسات حول كيفية إعداد هيكل تقرير الاستدامة وماهي

المؤشرات التي تقدم في التقرير للسماح لأصحاب المصلحة بمقارنة أداء المؤسسات المختلفة ما يجعل التقرير ذو جودة.

إن أول ظهور لتقارير الإستدامة وفق GRI كانت في سنة 1999 وكان عدد التقارير 11 تقرير لـ 11 مؤسسة منها British Airways،General Motors Company، ESAB، Panasonic Corporation وغيرها وبعدها بـ 10 سنوات ارتفع عدد التقارير إلى 5662 تقرير خلال 2009 ليصل سنة 2016 الى 31716 تقرير، والجدول رقم (3) يوضح تطور تقارير الاستدامة وفق GRI خلال الفترة 2012-2018:

جدول رقم (3): تطور تقارير الاستدامة وفق GRI خلال الفترة 2012-2018

السنة	عدد تقارير الاستدامة	عدد المؤسسات
2012	14418	5058
2013	18359	5929
2014	22613	6711
2015	27123	7585
2016	31716	8201
2018	50 000	-

Source: (Global Reporting Initiative, 2019)

انطلاقا من معطيات الجدول رقم (3)، يتضح التطور المستمر في إصدار المؤسسات عبر العالم لتقارير الاستدامة وفق المبادرة العالمية للتقارير، فقد ارتفع عدد المؤسسات من 5058 مؤسسة سنة 2012 بـ 14418 تقرير الى 8201 مؤسسة بـ 31716 تقرير سنة 2016، وقد وصل عدد التقارير الى 50 000 تقرير في 12 أكتوبر 2018 كآخر إحصائية (ESGN, 2022)، حيث لم تعد قاعدة البيانات تصدر عدد التقارير الاجمالية للمؤسسات منذ التاريخ السابق ذكره؛ فقد أصبحت تقارير GRI تعد في أكثر من 90 دولة دون ذكر عددها في كل بلد. فتقارير الاستدامة وفق GRI أصبحت أكثر انتشارا واستخداما نظرا لشمولية ومصداقية ودقة المعايير التي تتضمنها سواء من حيث الجانب الاجتماعي أو البيئي ما يجعل التقرير الصادر عن المؤسسة ذو جودة. فهذه التقارير هي آليات لتحسين صورة المؤسسة وتستهدف بشكل كبير أصحاب المصلحة المعنيين كما تمكن والحكومات والمنظمات المختلفة من الحصول على معلومات بيئية كافية لمقارنتها ومحاسبة هذه المؤسسات. (DJABALLAH, 2022, p. 58)

وفي هذا الشهر (سبتمبر 2022) يكون قد مر ربع قرن على تأسيس GRI أي منذ سنة 1997، فهي حاليا تعتبر الرائدة عالميا للإبلاغ عن الاستدامة بشكل شفاف وواضح، والعديد من المؤسسات في العديد من البلدان وفي جميع القطاعات أصبحت تعتمد على مبادئ وتوجهات GRI لإعداد تقاريرها من أجل تقليص المخاطر وضمان استمرارية أعمالها في المستقبل وتحديد الفرص المحيطة بها.

خاتمة:

لقد أصبحت تعي العديد من المؤسسات أن بقاءها في السوق أصبح يتطلب منها تطوير نظرتها وعدم حصرها في الجانب الاقتصادي فقط، بل يجب عليها الإهتمام كذلك بالجانب الاجتماعي والبيئي والإفصاح عنه لجميع الأطراف ذات المصلحة من خلال تقارير الاستدامة، ويعتبر تقرير الإستدامة الصادر عن المبادرة العالمية GRI أحد أهم الأدوات لقياس الأداء الشامل للمؤسسة والمعيار العالمي الأول لإعداد تقارير الاستدامة في العالم، كونه يتضمن بكل شفافية ووضوح العديد من المؤشرات المفصلة لقياس الأداء الإقتصادي، البيئي والاجتماعي للمؤسسات، فهو يوفّر معلومات واضحة للأطراف ذات المصلحة التي يتركز اهتمامها على التعرف حول مدى وفاء المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية.

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها مايلي:

- دقة وشمولية المعايير المعتمدة من قبل المبادرة العالمية للتقارير يسمح للمؤسسات بتحديد المعلومات وجمعها وإعلانها بطريقة واضحة قابلة للمقارنة وأكثر شفافية بما يتعلق بآثارها البيئية والاقتصادية والاجتماعية.
- تسمح تقارير GRI بمعرفة مدى مساهمة المؤسسة في المجال الاجتماعي والبيئي من خلال تسجيل الانجازات المحققة من طرفها وقياس التغيرات الحاصلة خلال تلك السنة.
- توفر تقارير GRI للمؤسسات لغة مشتركة للافصاح عن الأداء الشامل وبالتالي الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.
- تساهم تقارير الاستدامة في تقليص المخاطر وضمان استمرارية أعمال المؤسسة في المستقبل، خاصة تحت الضغوط المتزايدة لمختلف الأطراف ذات المصلحة كالحكومات والمستهلكين والمستثمرين.

- ساهمت المبادرة العالمية للتقارير في الرفع من جودة تقارير الإستدامة مما يفسر إعتماد العديد من المؤسسات عبر العالم وفي العديد من القطاعات على مبادئها التوجهية في إصدار تقاريرها.

المراجع:

- *Business for Social Responsibility*. (2015). Récupéré sur Reporting : 15 entreprises françaises ont utilisé la GRI G4 en 2014: <https://www.bsr.org/fr/our-insights/news/reporting-15-entreprises-francaises-ont-utilise-la-gri-g4-en-20
- CAPRON Michel, QUAIREL Françoise. (2003). *Reporting sociale : limites et enjeux de la proposition de normalisation internationale « Global Reporting Initiative »*.
- DJABALLAH, H. (2022). The Level of Environmental Disclosure in Sustainability Reports in. *Recherches économiques et managériales*, 58.
- ESGN .(2022 ،09 10) .*GRI Database Reaches 50,000 Reports* ،2022 09 10 تاريخ الاسترداد . من ESGN > :https://esgn.asia/gri-database-reaches-50000-reports</
- Global Reporting Initiative. (2006). *Indicateurs & protocoles: Economie.* Récupéré sur Indicateurs & protocoles: Economie. Version3. GRI, pp5-6
- Global Reporting Initiative. (2006). *Indicateurs & protocoles: Emploi, relations sociales et travail,.*
- Global Reporting Initiative. (2006). *Indicateurs & protocoles: Environnement.*
- Global Reporting Initiative. (2006). *Indicateurs & protocoles: Société.*
- Global reporting Initiative. (2006). *Sustainability Reporting Guidelines.* GRI.
- Global Reporting Initiative. (2019). *GRI sustainability disclosure database.* Consulté le 10 2019, sur <https://database.globalreporting.org/search/>
- Global Reporting Initiative .(2006) . .*Lignes directrices pour le reporting développement durable .*
- Global ReportingInitiative. (2019). *about GRI history*. Récupéré sur www.globalreporting.org/aboutGRI/history/ourhistory.htm
- GRI. (2019). *about GRI*. Récupéré sur www.globalreporting.org/aboutGRI/whatIsGRI

- المبادرة العالمية للتقارير. (2006). *بروتوكولات مؤشر حقوق الانسان.*

- بورصة عمان. (2018). *الدليل الارشادي حول اعداد تقارير الاستدامة*. عمان.

- عماد سعد. (2017). خطوات اعداد تقارير الاستدامة. *الملتقى الدولي الثاني للترويج لأهداف الامم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 وتطبيقاتها*. البحرين: المنامة.

- مجلس معايير الاستدامة العالمية. (2018). *معايير المبادرة العالمية للتقارير*. هولندا: المبادرة العالمية للتقارير.

* **CERES**: **C**oalition for **E**nvironmentally **R**esponsible **E**conomies : هي منظمة غير حكومية مقرها بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية، تضم مجموعة من المنظمات غير الحكومية للبيئة، منظمات نقابية، وقد أصبحت معروفة من خلال إعدادها ل "مبادئ فالديز" وهي مدونة للسلوك المسؤول للمؤسسات اتجاه البيئة.